الخطة الاستراتيجية

لتنظيم القطـاع المـالي

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني

أمير البلاد المفدى

المحتويات

٢ تقديم

٦ ملخص تنفيذي

١٠ التحديات والفرص

١٦ المهمة والرؤية والقيم

٢٠ الأهداف الأساسيّة

٢٢ **الهدف الإستراتيجي الأوّل: تعزيز التنظيم**
تعزيز الأنظمة المبنيّة على المخاطر
القطاع المصرفي
التأمين
الأسواق الرأسماليّة
تعزيز المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية
تحسين الحوكمة والشفافية
الحوكمة المؤسسيّة
تعزيز الشفافية
تعزيز ممارسات الإفصاح

٢٤ **الهدف الإستراتيجي الثاني: توسيع نطاق الإشراف الاحترازي الكلّي**
لجنة الإستقرار المالي ورقابة المخاطر
رصد مصادر الخطر النظامي والإشراف عليها
تطوير أدوات السياسات الاحترازية الكلية
إجراء البحوث والتحاليل
تعزيز دور مركز قطر للمعلومات الائتمانيّة

٢٦ **الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز بنية الأسواق التحتية**
تعزيز مرونة نظام المدفوعات
تعزيز أنظمة المدفوعات والتسويات
توسيع نطاق المشاركة في نظام المدفوعات والتسويات

مصرف قطر المركزي
QATAR CENTRAL BANK

هيئة قطر للأسواق المالية
Qatar Financial Markets Authority

هيئة تنظيم
مركز قطر للمال

تطوير سوق الدين
سوق الدين الحكومي
سوق الدين الخاص بالمؤسسات
توسيع نطاق مشاركة المستثمر
تطبيق نظام حماية الإيداعات
تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٢٨ **الهدف الإستراتيجي الرابع: حماية المستهلكين والمستثمرين**
وضع معايير السلوك
معالجة الثغرات التنظيمية في قطر
حماية المعلومات الائتمانية
توعية الرأي العام

٣٠ **الهدف الإستراتيجي الخامس: تعزيز التعاون التنظيمي**
بناء تعاون أكبر
الاتساق مع المعايير الدولية وتناغم الأنظمة
مقاربة شاملة حيال التطبيق
تعزيز التعاون ضمن مجلس التعاون الخليجي
تعزيز المشاركة في لجنة بازل والهيئة الدولية للمشرفين على التأمين (IAIS) والمنظمة الدوليّة لهيئات سوق المال (IOSCO)

٣٢ **الهدف الإستراتيجي السادس: تطوير رأس المال البشري**
وضع سياسات الاجتذاب والاستبقاء والتطوير
تطوير المهارات
تمتين السياسات بهدف تعزيز التقطير

٣٤ **ملحق: الأهداف الأساسية ونقاط العمل**
الهدف الإستراتيجيّ الأوّل: تعزيز التنظيم
الهدف الإستراتيجي الثاني: توسيع الإشراف الاحترازي الكلّي
الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز بنية الأسواق التحتيّة
الهدف الإستراتيجي الرابع: حماية المستهلكين والمستثمرين
الهدف الإستراتيجي الخامس: تعزيز التعاون التنظيمي
الهدف الإستراتيجي السادس: تطوير رأس المال البشري

تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقاً لأحكام القانون.

تقديم

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحويل دولة قطر إلى دولة متقدمة بحلول العام 2030، وهي ترى دولة قطر حيوية ومزدهرة تحافظ على التنمية المستدامة وتوفر مستوى معيشة عالٍ يليق بشعبها.

ترتكز رؤية قطر الوطنية 2030 على أربع ركائز هي الركيزة البشرية، والركيزة الاجتماعية، والركيزة الاقتصادية، والركيزة البيئية. يؤدي القطاع المالي دوراً مهماً في تحقيق هذه الغايات. وفي هذا الإطار، وضعت الدولة مجموعة من الأهداف من المتوقع تحقيقها في غضون خمس سنوات، وتعرف باستراتيجيات التنمية الوطنية. وقد حددت أستراتيجية التنمية الوطنية 2011 – 2016 برامج ومشاريع سيتم تطبيقها كجزء من رؤية قطر الوطنية 2030.

عمل مصرف قطر المركزي (المصرف) عن كثب مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) وهيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) على إعداد الخطة الاستراتيجية التي سيعمل على تطبيقها خلال الفترة 2013 – 2016، والتي تسمح للجهات الرقابية في دولة قطر على العمل بالتوافق مع كل من استراتيجية التنمية الوطنية 2011 – 2016، ورؤية قطر الوطنية 2030. وتتماشى الخطة الإستراتيجية مع القانونين الصادرين مؤخراً اللذين أثرا على إطار العمل الرقابي للقطاع المالي في الدولة، وهما القانون رقم (13) لسنة 2012 بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية والقانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية. ويتوافق إصدار القانونين المذكورين مع هدف بناء قطاع مالي يتميز بالمرونة ويعمل وفقاً لأفضل المعايير الدولية للتنظيم والإشراف. وتشكل الخطة الاستراتيجية للجهات الرقابية في قطر الاكتمال الشامل والواسع للعمل الدؤوب الذي بذلته الجهات الرقابية الثلاث بالإضافة إلى القياس والاستشارات والتحليل المستفيض، بالاستناد إلى أفضل الممارسات في التنظيم المالي.

أدّت الدروس المستخلصة من الأزمة المالية في عامي 2008 و 2009، إلى قيام الجهات المسؤولة عن وضع المعايير الدولية ومنظمات أخرى مثل صندوق النقد الدولي بمراجعة شاملة لمناهج للتنظيم. ونحن في دولة قطر، راعينا هذه المسألة عند إعداد الخطة الاستراتيجية، التي تتضمن تعزيز انخراط الجهات الرقابية القطرية في أعمال الجهات المسؤولة عن وضع المعايير الدولية في هذه المرحلة التي تشهد تغيّرات كثيرة.

وفي ظلّ القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السموّ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى، يستمرّ الاقتصاد القطري في إظهار نمو قوي، قد نتج عنه توسّع مستمر في القطاع المصرفي، الأمر الذي يحتّم تعزيز إطار العمل التنظيمي للبنوك وأسواق رأس المال.

إن أهمّ ما تضمّه أي مؤسسة هو العاملين فيها. وفي إطار سعي قطر إلى أن تصبح اقتصاداً يرتكز على المعرفة، ويعتبر تطوير رأس المال البشري أحد الركائز الأربع في رؤية قطر الوطنية 2030، حيث سوف تلتزم القيادات في الجهات الرقابية الثلاث التزاماً كاملاً بتطوير نوعية العاملين المحترفين في التنظيم المالي في الدولة. وخصصت الخطة الاستراتيجية عناية خاصة لهذه المسألة الحيوية.

وستستمرّ الجهات الرقابية الثلاث في العمل معاً بشكلٍ وثيق في المستقبل، حيث لا بدّ أن يقوم بينها تعاون فعال. ولهذا السبب، أنشئت مؤخراً لجنة المشرفين التي تضمّ كبار المدراء من المصرف وهيئة التنظيم والهيئة بهدف إرساء التناغم بين الأنظمة وتعزيز التعاون. وتنظر الخطة الاستراتيجية في الطرق الفاعلة لتدعيم التعاون بين الجهات الرقابية الثلاث.

وأخيراً، لا بدّ من التأكيد على ضرورة الحفاظ على قيمنا. فخلال هذه المرحلة من التغييرات والنمو الاقتصادي غير المسبوق، والفرص المتاحة في دولة قطر، فإننا يجب ان نكون حذرين عند رسم الطريق التي سنسلكها في السنوات القادمة.

ويودّ مصرف قطر المركزي أن يقدّم جزيل الشكر إلى حضرة صاحب السموّ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى، ومعالي رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني لدعمهما المستمرّ. ويودّ مصرف قطر المركزي أيضاً أن يشكر الجهات الحكومية، والبنوك، وغيرها من المؤسسات المالية العاملة في قطر.

كما نشكركم لتخصيص الوقت لقراءة الخطة الاستراتيجية.

عبدالله بن سعود آل ثاني
محافظ مصرف قطر المركزي

ملخص
تنفيذي

تمّ إعداد الخطّة الإستراتيجيّة ضمن سياق الأهداف العامة لرؤية قطر الوطنيّة 2030 وإستراتيجيّة قطر التنمية الوطنيّة 2016–2011. وهي تستند إلى المراجعة التي تمت مؤخراً على هيكليّة إطار عمل تنظيم القطاع الماليّ في الدولة، أي القانون رقم (13) لسنة 2012 بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات الماليّة والقانون رقم (8) لسنة 2012 (أي قانون هيئة قطر للأسواق الماليّة) بشأن هيئة قطر للأسواق المالية.

تتضمن الخطّة الإستراتيجيّة ستة أهداف أساسيّة:

1. تعزيز التنظيم عن طريق وضع إطار عمل متماسك مبني على المخاطر ويُعنى بالتدابير الاحترازيّة الجزئيّة المتماشية مع تطوّرات تنظيميّة شاملة وتحسين ممارسات الإفصاح.
2. توسيع الإشراف الاحترازي الكلّي من خلال بناء إطار احترازي كلّي يتماشى مع أفضل الممارسات الدوليّة.
3. تقوية البنية التحتيّة للأسواق الماليّة عن طريق تحسين نظام المدفوعات والتسويات والمبادرات الرامية إلى تطوير سوق الدين.
4. تعزيز حماية المستهلك والمستثمر من خلال وضع المعايير وقواعد السلوك، وحماية المعلومات الائتمانية، وتعزيز التوعية العامة والتعليم.
5. تعزيز التعاون التنظيمي بين الجهات الرقابية الثلاث وتعزيز التعاون المحلّي والدولي.
6. تطوير رأس المال البشري عن طريق التدريب ومبادرات التنمية المهنيّة في الجهات الرقابية الثلاث وفي القطاع المالي بصورة عامة.

وحيث وضعت الجهات الرقابية هذه الأهداف فهي تلتزم بتطوير بنية تحتيّة تنظيميّة ماليّة تستوفي المعايير الدوليّة وأفضل الممارسات. ولا شكّ في أنّ تحقيق هذه الأهداف سوف يستند إلى إستراتيجيّات وخطط عمل محددة لدى كلّ من الجهات الرقابية بالتوافق مع أهدافها القانونية.

عمل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال معاً على وضع الخطّة الإستراتيجيّة الأولى للجهات الرقابية على القطاع المالي في الدولة. تتضمن الخطّة الإستراتيجيّة كلاًّ من المهمّة، والرؤية والقيم والأهداف التي من شأنها تأسيس نهج التعاون والتنسيق حيال تعزيز القطاع المالي وتدعيم النمو الاقتصادي المستقر والمتين.

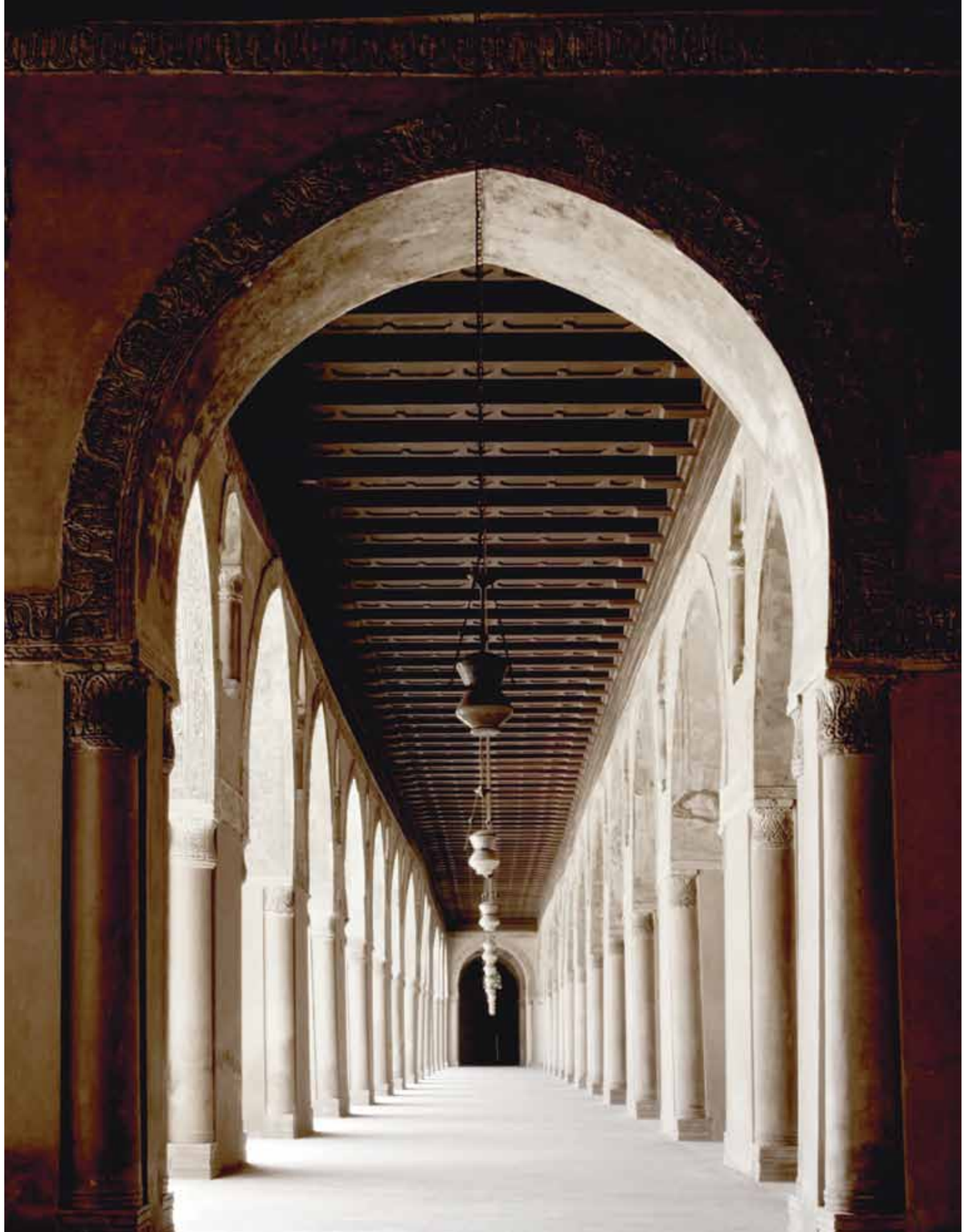

التحديات والفرص

تعيش قطر حالياً فترة من الرخاء الاقتصادي المتميز. كما أنها تنعم بالاستقرار السياسي وتحسّن متسارع في مستويات المعيشة وتعزيز الاستثمار في البنية التحتيّة. وفي الوقت نفسه، تستمر قطر بتطبيق مبادرات مهمة سوف تضمن نموّها المستمر ودورها في المجتمع الدولي.

الاعتبارات العالميّة والإقليميّة

ومن خلال رؤية قطر الوطنيّة 2030 واستراتيجيّة التنمية الوطنيّة 2011– 2016، وضعت قطر نصب أعينها أهدافاً طموحة تدعم الركائز الأربع في الرؤية الوطنيّة وهي التنمية البشرية والتنمية الاجتماعيّة والتنمية الاقتصاديّة والتنمية البيئيّة.

طرأت تعديلات جوهريّة على إطار العمل التنظيمي العالمي خلال السنوات الأخيرة. فقد دفعت الأزمة الماليّة العالميّة بالجهات المسؤولة عن وضع المعايير الماليّة العالميّة إلى إدخال تعديلات جوهريّة على المعايير الدوليّة ومن هذه الجهات لجنة بازل المعنيّة بالإشراف على المصارف والهيئة الدوليّة للمشرفين على التأمين (IAIS) والمنظمة الدوليّة لهيئات سوق المال (IOSCO).

وتهدف الإصلاحات من بين أمور أخرى إلى تعزيز معايير كفاية رأس المال وإدارة السيولة والحوكمة. وجرى التركيز بدرجة أساسيّة على تطوير مقاربة مبنيّة على المخاطر من أجل تنظيم المؤسسات الماليّة والأسواق الماليّة والبنية التحتيّة الماليّة. وشددت الهيئات التنظيميّة بدرجة متنامية على التعاون التنظيمي وتبادل المعلومات وسعت إلى تحديد المؤسسات الماليّة ذات الأهمية النظامية وإلى تطوير آليّات حلول منتظمة .

تنويع الاقتصاد القطري

إذا أرادت قطر أن تحقق ازدهاراً اقتصادياً مستداماً، فمن المهم بالنسبة إليها أن تبني اقتصاداً تنافسيّاً متنوعاً ولا يكتفي بالاعتماد على قطاع الهيدروكاربون. وتحقيقاً لهذه الغاية، حددت قطر مجموعة إصلاحات سوف تُشكّل جزءاً من إستراتيجيّة التنمية الوطنيّة 2011 – 2016. تهدف هذه الإصلاحات إلى اتخاذ قرارات ذات أهميّة وطنيّة تندرج ضمن إطار عمل متكامل ومنسَّق.

وتشمل هذه الأهداف ترشيد دور الوزارات والهيئات الحكوميّة ووظائفها بطريقة ترمي إلى تحسين المساءلة والتخطيط وتقديم الخدمات. ويُبدي كلّ من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال التزاماً حيال دعم الإستراتيجيّة عن طريق تطبيق إطار عمل تنظيمي فعال وسليم ينمّي قدرات ومرونة القطاع المالي.

تطوّرات شاملة في القطاع المالي

بصورة عامة، لا بدّ من قيام قطاع مالي مهم من أجل دعم جهود الحكومة الرامية إلى استحداث فرص عمل والتشجيع على الاستثمار في بيئة متنوّعة بحيث لا تكون الأجيال المقبلة عرضةً لتقلبات أسعار قطاع الطاقة. ولا يجب الانتقاص من أهميّة الريادة والابتكار في تحقيق هذا الهدف بما يُساعد على الخروج بمبادرات في عدد من المجالات.

شهد القطاع التنظيمي في قطر تطوّراً ملفتاً وتوسّعاً كبيرا خلال العقد المنصرم. فقد تأسست هيئة قطر للأسواق الماليّة عام 2005 كهيئة تنظيميّة مستقلّة تُعنى بالإشراف على المؤسسات المصرّح لها بممارسة نشاطات ماليّة في داخل قطر أو من خلالها وهي تحظى بصلاحيّة ممارسة الإشراف التنظيمي والتنفيذ على أسواق رأس المال.

تأسس مركز قطر للمال عام 2005 من أجل تشجيع المؤسسات الماليّة الدولية والمستثمرين المحليين على الاستثمار في القطاع المالي. ترافقت هذه المبادرة مع قيام هيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع نظام رقابي يعمل وفق أفضل الممارسات الدوليّة.

أنشئ مصرف قطر المركزي في العام 1993حيث أوكلت إليه مسؤوليات مؤسسة النقد القطري، وأصبح بالتالي الجهة التنظيمية العليا للبنوك والمؤسسات المالية في قطر.

أسّس مصرف قطر المركزي عام 2011 مركز قطر للمعلومات الائتمانيّة بهدف جمع المعلومات الائتمانية وحفظها ومشاركتها مع البنوك والمؤسسات الماليّة لمساعدتها على إجراء التقييم الائتماني وتقييم الجدارة الائتمانية.

وبهدف تعزيز التعاون والتناغم بين الجهات الرقابية، فقد تم تعيين سعادة محافظ مصرف قطر المركزي، الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني، رئيساً لمجلس إدارة كل من هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية في العام 2012.

بهدف تدعيم إطار العمل التنظيمي في قطر وتعزيزه، ألغي قانونان أساسيان في العام 2012 واستبدلا بقانونين آخرين. فقد ألغي قانون مصرف قطر المركزي رقم (33) لعام 2006 وقانون هيئة قطر للأسواق الماليّة رقم (33) لعام 2005 واستبدلا بقانون مصرف قطر المركزي رقم (13) لسنة 2012 وقانون هيئة قطر للأسواق الماليّة رقم (8) لسنة 2012 على التوالي. وعلى أثر إصدار هذين القانونين، عمل كلٌ من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال معاً بطريقة منسّقة

التغييرات التي حدثت مؤخراً على قانون مصرف قطر المركزي و قانون هيئة قطر للأسواق الماليّة

ومتعاضدة من أجل التوفيق بين سياسات القطاع المالي القطري وبنيته التحتيّة والمعايير الدوليّة وأفضل الممارسات.

وبموجب قانون مصرف قطر المركزي الجديد أصبح المصرف في موقع الهيئة الاشرافية العليا المختصة، في إطار رؤية قطر الوطنيّة 2030، وتناط به مسؤوليّة تصميم وتطبيق السياسات المتصلة بتنظيم الخدمات الماليّة والأسواق الماليّة في قطر والرقابة والإشراف عليها. هذا وقد استحدث قانون مصرف قطر المركزي أحكاماً محددة على صلة بالترخيص والإشراف على أعمال التأمين وحماية المستهلك واحترام خصوصيّة العميل وحماية المعلومات الائتمانيّة وتنظيم المؤسسات الماليّة الإسلاميّة واندماج واستحواذ المؤسسات الماليّة وتسوية النزاعات والعقوبات المفروضة على الأشخاص الذين يُمارسون نشاطات ماليّة من دون الحصول على التراخيص ذات الصلة.

ويمنح قانون هيئة قطر للأسواق الماليّة الهيئة مسؤوليّات وواجبات أوسع نطاقاً في الإشراف على الأسواق الماليّة في دولة قطر ومراقبتها. ترتكز هذه المسؤوليّات والواجبات على ركائز أربع هي:

1. حماية المستثمرين
2. أسواق ماليّة منصفة وفاعلة
3. الشفافية والمهنية والفعاليّة ناهيك عن الوعي ونزاهة الأسواق
4. منع المعلومات المضللة والسلوك الغامض الذي يؤثّر على المنتجات والخدمات الماليّة.

يُسلِّط قانون مصرف قطر المركزي الضوء على إطار العمل الاحترازي الكلّي في قطر عن طريق إنشاء لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر. يترأس اللجنة سعادة محافظ مصرف قطر المركزي وهي تضم في عضويتها سعادة نائب المحافظ (نائب الرئيس) والرئيسين التنفيذيين في كل من هيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

إطار عمل الاستقرار المالي

وعملاً بأحكام المادة 116 من قانون مصرف قطر المركزي، تتولّى اللجنة المسؤوليّات التالية: 1. تحديد وتقييم المخاطر التي يتعرض لها القطاع والأسواق المالية واقتراح الحلول لإدارة وتخفيف هذه المخاطر؛ 2. تنسيق العمل بين الجهات الرقابيّة في الدولة؛ 3. اقتراح السياسات المتعلّقة بالتنظيم والرقابة والإشراف المتصلة بالأعمال والأسواق الماليّة.

تهدف توصيات لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر إلى تعزيز الاستقرار المالي والحدّ من التداخل بين الجهات الرقابية. ويفترض ذلك أن تقوم الجهات الرقابية بالتوفيق بين السياسات والإجراءات بطريقة تتماشى مع الاختصاص القانوني وأفضل الممارسات الدوليّة ناهيك عن معالجة الثغرات التنظيميّة في تنظيم القطاع المالي.

×××

وعلى ضوء رؤية قطر الوطنيّة 2030 وأهداف التنظيم المالي الواضحة الواردة في أطر العمل التشريعيّة، عمل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال على وضع رؤية مشتركة تهدف إلى تعزيز تنظيم القطاع المالي في قطر. ولقد رصدت هذه الجهات عدداً من الأهداف الأساسيّة والتي تعتبر أساسيّة في تعزيز المرونة والفعاليّة في المؤسسات الماليّة والأسواق الماليّة في قطر. وفي خلال السنوات المقبلة، سوف تقوم هذه الهيئات بوضع خطّة عمل وتخصيص الموارد الضروريّة لتحقيق هذه الأهداف.

وسوف ترد الأهداف الأساسيّة ونقاط العمل في الملحق الخاص بالاستراتيجية.

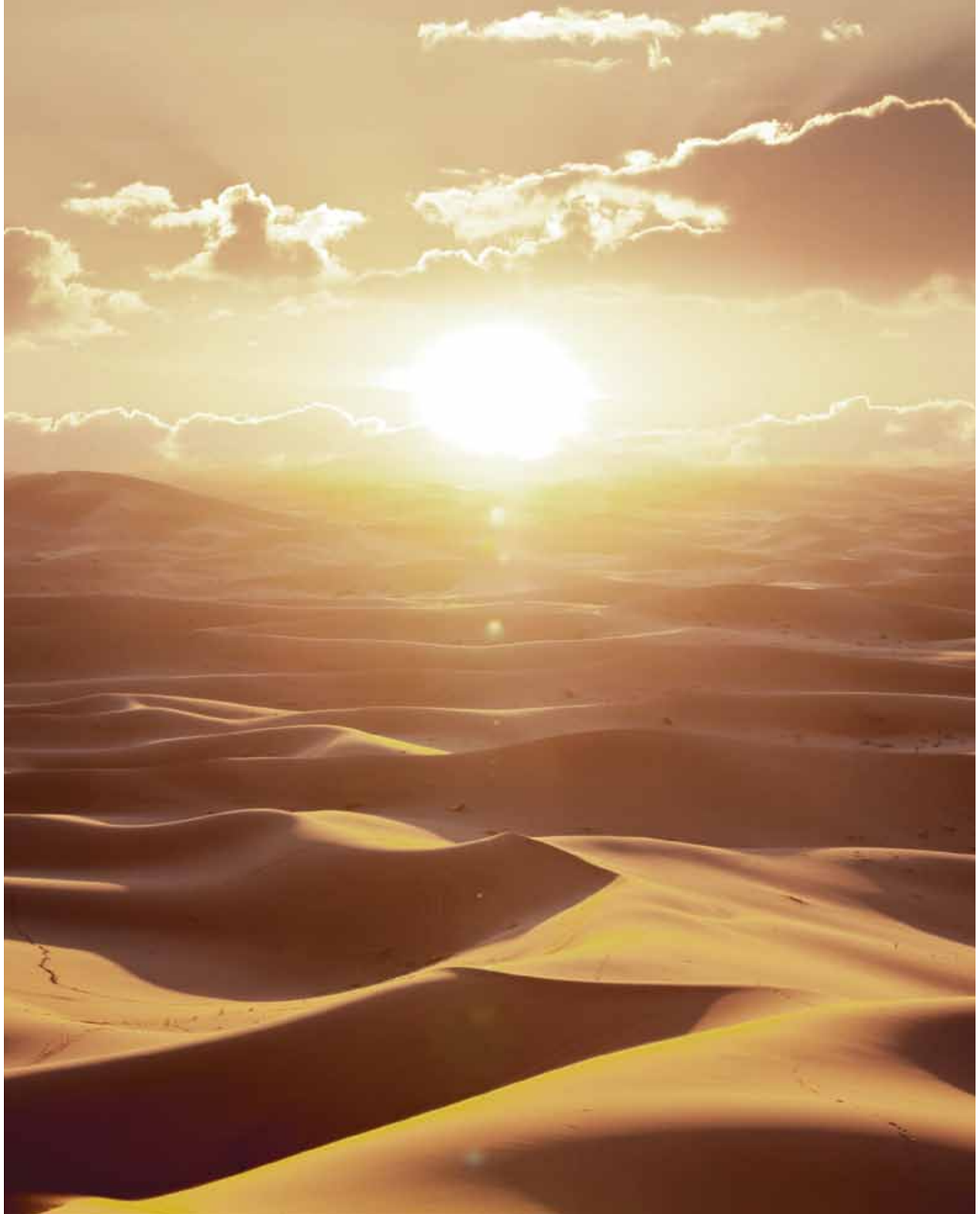

المهمّة
والرؤية والقيم

الرؤية

ولا شكّ أنّ تطبيق الخطّة الإستراتيجيّة سوف يحتاج إلى مقاربة مشتركة وإلى فلسفة ورؤية موحّدة. وبالإضافة إلى ذلك، تُبدي الجهات الرقابية التزاماً حيال وضع مجموعة مشتركة من القيم التي تحدد واجبات كلّ جهة حيال الجهة الأخرى وحيال المجتمع الذي تعمل في خدمته.

تحقيقاً لأهداف الخطّة الإستراتيجيّة، تشدّد الجهات الرقابية على العناصر الأساسيّة التالية:

- **القيادة** – تموضع قطر بموقع ريادي في تنظيم القطاع المالي في المنطقة
- **التنمية الاقتصاديّة المستدامة** – تعزيز النمو والاستقرار والفعاليّة في القطاع المالي عملاً برؤية قطر الوطنيّة 2030
- **حماية المستهلك والمستثمر** – توفير حماية متينة لمستهلكي الخدمات الماليّة والمستثمرين في أسواق رأس المال.
- **الامتياز التنظيمي** – المحافظة على مستويات عالية من الاحتراف والابتكار والمعرفة ضمن الجهات الرقابية.

القيم

وضعت الجهات الرقابية مجموعةً من القيم المشتركة. تُساعد هذه القيم على إنشاء ثقافة تدعم تحقيق المهمّة الموحدة وتوفّر إطار عمل تتخذ في إطاره القرارات والخطوات. تتمثل هذه القيم بما يلي:

- **الامتياز** – العمل في سبيل الابتكار والرؤية التطلعيّة
- **النزاهة** – تطبيق أعلى المعايير الأخلاقيّة
- **الإنصاف** – توخي الحياد والاستقلاليّة في ممارسة السلطة
- **المساءلة** – اتخاذ قرارات واضحة ومتناسقة وتطبيق الإجراءات بصورة دقيقة
- **العمل الجماعي** – العمل مع أصحاب العلاقة بصورة مشتركة مبنيّة على التعاون
- **الاحترام** – الاعتراف بثقافة دولة قطر وعاداتها وقيمها وسكّانها وبتنوّع المقيمين فيها من حول العالم.

المهمّة

وضع إطار عمل تنظيمي فاعل ومتين يدعم الازدهار الاقتصادي والاستقرار المالي ويتماشى مع أفضل الممارسات الدوليّة.

الأهداف الاستراتيجية الأساسيّة

الهدف الإستراتيجيّ الأوّل:
تعزيز التنظيم

استجابةً لمتطلبات الأزمة المالية العالمية، خضعت المعايير التنظيميّة والإشرافية العالميّة لمراجعة أساسية، وعملت معظم الدول على تعزيز التنظيم والإشراف على المؤسسات وأسواق رأس المال. يعمل كلّ من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال على تعزيز إطار العمل التنظيمي في دولة قطر. فمن الضروري تعزيز المقاربة المرتكزة على المخاطر في التنظيم، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار وتخفيف المخاطر المتصلة به. تتجلّى هذه المبادرة من خلال التركيز بدرجة أكبر على السياسات التي تُحسِّن ممارسات الشفافية والإفصاح في قطاع الخدمات الماليّة.

هذا ويمنح قانون مصرف قطر المركزي الجديد المصرف صلاحيّة تنظيم شركات التأمين العاملة خارج نطاق مركز قطر للمال كما يُعنى المصرف بتطبيق أنظمة التأمين المتماشية مع أفضل الممارسات الدوليّة. هذا وسيتم تعزيز إطار العمل التنظيمي للتمويل الإسلامي بهدف التشجيع على نمو هذا القطاع المهم.

وحيث تسعى الهيئات التنظيميّة إلى تطوير الأنظمة الخاصة بكلٍّ منها بما يضمن التنسيق في التطبيق وتحقيق الغاية المشتركة، فإنها سوف تركز على الجوانب التالية:

(أ) تعزيز الأنظمة المبنيّة على المخاطر

تركز الأنظمة الاحترازيّة الجزئية على استقرار العناصر الفردية في النظام المالي وقدرة المؤسسات الفرديّة على الاستجابة للمخاطر غير المتوقعة. ويفضي هذا الهدف إلى توفير أنظمة أكثر فعاليّةً تتضمن تعزيز إطار عمل الإشراف المبني على المخاطر والخاص بالصيرفة والتأمين وأسواق رأس المال. توضع الأنظمة بما يتماشى مع المعايير الدوليّة.

شددت الأزمة المالية العالمية على المخاطر وركزت بشكل كبير في التنظيم على حساب الإشراف. كذلك يحتاج الإشراف أن يكون أكثر تشددا ،مرتكزاً على المخاطر، متوافقاً مع أفضل الممارسات الدولية.

القطاع المصرفي

تقضي المقاربة المبنيّة على المخاطر المعنيّة بالجانب الإشرافي بالربط بين الإشراف على المصرف والمخاطر ذات الصلة. يجري تقييم المخاطر بصورة دورية على ضوء مقاربة منتظمة. وبهدف تدعيم عمليّة تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه، سوف يتماشى إطار العمل التنظيمي الخاص بالمصارف مع مبادئ لجنة بازل الأساسيّة ومعايير بازل III والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

يتمتع بناء إطار عمل فاعل من أجل تقييم المصارف المحليّة وتنظيم شؤونها بصورة منتظمة بأهميّة قصوى. وعليه، يشمل نطاق الإشراف والتنظيم الكيانات المصرفيّة العاملة في الظلّ التي تُشكّل خطراً على النظام المالي.

أخيراً، سيتم تعزيز الإشراف المبني على المخاطر عن طريق وضع سجل تقيّم فيه المخاطر تحقيقاً لعمليّة الرصد الفعّالة. فيرتبط النشاط الإشرافي بالتقييم الوارد في السجل من أجل تخفيف المخاطر.

التأمين

سوف يتأثر تنظيم قطاع التأمين للسنوات القليلة القادمة بعاملين أساسيين. أوّلاً، مسؤوليّة تنظيم أعمال التأمين (المنوطة بمصرف قطر المركزي بموجب قانون المصرف الجديد) والتي تتطلبّ تطبيق أنظمة جديدة وإطار عمل إشرافي جديد. ويفترض هذا العمل إنشاء إدارة جديدة ضمن مصرف قطر المركزي من أجل الإشراف على شركات التأمين وجهات تقديم خدمات التأمين.

ثانياً، سوف يتماشى إطار عمل تنظيم التأمين في قطر مع مبادئ الهيئة الدوليّة للمشرفين على التأمين IAIS الأساسيّة المنقحّة حديثاً. تشدّد هذه المبادئ المنقّحة على قضايا الحوكمة والمعايير الاحترازيّة والإشراف على المجموعة. وتبقى هيئة تنظيم مركز قطر للمال مسؤولةً عن منح التراخيص والإشراف على شركات التامين العاملة في داخل مركز قطر للمال أو من خلاله، في حين يُنسِّق مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال فيما بينهما للحرص على الاتساق بين الأنظمة ذات الصلة عملاً بأفضل الممارسات الدوليّة.

الأسواق الرأسماليّة

تعوِّل الاقتصاديّات الحديثة بشكل كبير على تخصيص رأس المال بصورة فاعلة. وعليه، يجب تأطير الأنظمة التي ترعى الأسواق الماليّة بطريقة تمنح المشاركين شفافيةً وتضفي ثقةً على المعلومات الماليّة وتسمح بإعداد الخدمات وتقديمها بصورة فاعلة. في خلال السنوات المنصرمة، تجدد التركيز على تطوير مقاربة مبنيّة على المخاطر تُعنى بتنظيم الأسواق والإشراف عليها.

وسوف تتخذ هيئة قطر للأسواق الماليّة خطوات من أجل تحديد مخاطر عدم الامتثال وإعادة تركيز القواعد باتجاه التعاطي مع المخاطر المحدقة باستقرار الأسواق وإنصافها واعتماد مقاربة شاملة حيال تنظيم السوق. وبصورة عامة، تحرص هيئة قطر للأسواق الماليّة على أن أنظمتها سوف تدعم قيام أسواق تتسم بالعمق والسيولة للأسهم وسندات الدين والصكوك الماليّة ذات الصلة.

(ب) تعزيز المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية

شهدت المؤسسات الماليّة الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية نمواً مضطرداً خلال العقد المنصرم ولقد بات العديد من المنتجات الملتزمة بأحكام الشريعة متاحاً في الأسواق لا بل أصبح يُغطي طيفاً واسعاً من المنتجات التي تمنحها الأسواق والمؤسسات المالية التقليديّة. واقترن هذا النمو بتنامي عدد عملاء الخدمات الماليّة الإسلاميّة ومنهم الحكومات والمؤسسات والأفراد. أما في قطر، فقد توسّعت المصارف الإسلامية من حيث حجم أنشطتها وقاعدة عملائها. كما أن قطر أضحت رائدة في إصدار الصكوك الإسلامية التي ستمهّد الطريق للمزيد من التطورات لأسواق الدين والأسهم الإسلامية.

تعمل المصارف الإسلاميّة تحت مظلّتين تنظيميّتين هما مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. وتندرج بعض المصارف الإسلاميّة في بورصة قطر مما يجعلها خاضعة لأحكام هيئة قطر للأسواق الماليّة. وبهدف تعزيز نمو التمويل الإسلامي المستمر، سوف تعمل الجهات الرقابية الثلاث على وضع مقاربة مشتركة حيال المسائل القانونيّة والتنسيق في الممارسات التنظيميّة والإشرافيّة.

(ج) تحسين الحوكمة والشفافية

تُشكّل الحوكمة المؤسسية الجيدة خير دليل على نزاهة القطاع المالي وشفافيّته بالنسبة إلىً المؤسسات الماليّة وغيرها من المنظمات التي تصل إلى الأسواق الماليّة. وعليه، فمن الأهميّة بمكان أن تخضع المؤسسات الماليّة للحوكمة بطريقة تضمن حماية أصحاب المصلحة في القطاع المالي.

الحوكمة المؤسسيّة

يستمرّ تعزيز معايير الحوكمة المؤسسيّة في المنطقة بحيث يتماشى مع المعايير الدوليّة العالمية المطبقة على مجالس الإدارة والإدارات العليا استجابة لمطالب المساءلة والنزاهة.

وضعت كلّ من الجهات الرقابية معايير محسّنة في مجال الحوكمة المؤسسيّة بناء على المعايير والمتطلّبات الدوليّة الخاصة بالمنظمات الدوليّة مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) و لجنة بازل للإشراف المصرفيّ (BIS) والهيئة الدوليّة للمشرفين على التأمين (IAIS) والمنظمة الدوليّة لهيئات سوق المال (IOSCO). سوف تقوم الجهات الرقابية بمراجعة أطر عمل الحوكمة الخاصة بها وباتخاذ التدابير المناسبة من أجل الحرص على التوفيق بين ممارسات الحوكمة المؤسسية وأفضل الممارسات الدوليّة.

تعزيز الشفافية

سوف تشمل الأنظمة التي ترعى شؤون الإفصاح جميع النشاطات التي تحدث تأثيراً كبيراً في أسواق الأوراق الماليّة حيث يجب على الجهات المعنيّة بإصدار سندات الدين والأسهم أن توفّر معلومات كافية للمستثمرين بحيث يتخذ هؤلاء قرارات نيّرة وفي الوقت المناسب. وبهدف دعم هذه الأهداف، ينبغي أن يكون لدى الجهات التنظيمية قواعد وإجراءات واضحة وشاملة تقوم بتوجيه ممارسات الإفصاح في السوق والشفافية وجودة ونوعية المعلومات الخاصة بالأسواق. كما يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها واضحة ومفهومة وميسرة وقابلة للاستخدام.

بهدف التوفيق بين مصالح المستثمرين والكيانات الخاضعة للتنظيم، ينبغي أن تكون هياكل التعويضات متاحة للجمهور وكذلك أي مدفوعات واجبة الأداء تكون ذات صلة باستمراريّة الأرباح و بالمتانة والقدرة على البقاء في المدى البعيد. فقد يشجع عدم توافق الحوافز للكيانات الخاضعة للتنظيم من الإفادة من غياب الاتساق في المعلومات وتغليب مصالحها الشخصيّة على مصلحة العملاء فتكون النتيجة قصوراً في تسعير الخطر واختيار غير سليم للمنتج.

سوف تتخذ الجهات الرقابية خطوات مناسبة من أجل الحرص على التوفيق بين المعايير وأفضل الممارسات الدوليّة وضمان تعزيز ثقافة امتثال متينة على مستوى الشركات ورصد أي نشاط يُسيء إلى ثقة المستثمر وتصويب مواطن الخلل فيه.

تعزيز ممارسات الإفصاح

غالباً ما تفتقر الأسواق الماليّة إلى معلومات متسقة مما يعيق إمكانيّة تحقيق نتائج فعّالة على مستوى السوق. وبهدف التخفيف من عبء المشاكل الناجمة عن تدفق المعلومات غير المتسقة ، يجب الحرص على تعزيز معايير الشفافية والإفصاح.

سيتم تسهيل هذه العمليّة من خلال اعتماد معايير صارمة تراعى ممارسات الإفصاح لا سيّما في ما يخصّ قضايا التقييم والمخاطر. وفي هذا الصدد، سوف تقوم هيئة قطر للأسواق الماليّة بتعزيز تطبيق القواعد المتعلّقة بالإفصاح عن المنتج والمخاطر المتصلة به. كما ستتم مراجعة الممارسات الحاليّة المتعلّقة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركات والمتاحة للمدققين الخارجيين.

الهدف الإستراتيجي الثاني:
توسيع نطاق الإشراف الاحترازي الكلّي

أظهرت الأزمة الماليّة العالميّة عيوب أنظمة الرقابة والتنظيم حيث غالباً ما كان يتم التركيز على تنظيم المؤسسات الماليّة بصورة فرديّة من دون العمل على تحليل النظام المالي بصورة شاملة بشكل كاف. وقد بيّنت هذه التجربة الحاجة إلى إطار عمل احترازي كلّي صلب يخفف الخطر النظامي.

وعليه، أنشأ قانون المصرف الجديد لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر وهدفها الأساسي دراسة المخاطر المحتملة والناشئة ضمن القطاع المالي بكليته وإعداد مقترحات السياسات لتخفيف هذه المخاطر.

وترمي الخطّة الإستراتيجيّة إلى دعم التنظيم والإشراف الاحترازي الكلّي عن طريق المبادرات التالية:

(أ) لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر

يُحدد قانون مصرف قطر المركزي النظام الداخلي الخاص بلجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر ودورها ومسؤوليّاتها وسوف يتم تطوير ذلك بحسب مقتضى الحال. تتألف اللجنة من كبار المدراء التنفيذيين كممثلين عن كلّ من الجهات الرقابية وسوف يتم إنشاء أمانة سرّ من أجل دعم عملها. ستقوم أمانة السرّ بجمع جميع المعلومات ذات الصلة وبإدارة جدول الأعمال وبتسليط الضوء على المواضيع المطروحة للنقاش مع حفظ سجل عن مجريات الأمور. وتعمم أمانة السرّ توصيات لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر على الجهة الرقابية ذات الصلة بحيث تتخذ الأخيرة التدابير اللازمة وتحرص على تطبيقها.

(ب) رصد مصادر الخطر النظامي والإشراف عليها

تواجه كلّ دولة مخاطر ماليّة خاصة بها. تسعى قطر إلى بناء إطار عمل احترازي كلّي يُحدد المخاطر الأساسيّة المتعلقة بالاتجاهات الدوريّة والتطوّرات الهيكليّة في نظامها المالي وتعترف بالتحديات التي تعترض سبيل اقتصاد قطر المبني على الموارد. وستضاف مبادرات السياسات الاحترازية الكلية إلى السياسة الاحترازية الجزئية القائمة.

عادة ما تحدث مخاطر النظام المالي تأثيراً متتاليا وتراكميّاً وتعمل الجهات الرقابية على وضع إطار عمل متفق عليه لتقييم المخاطر يكون واضحاً ومتماسكاً وقادراً على التعامل مع البيانات غير الخطية في مخاطر النظام المالي. ويتضمن ذلك هيكليّةً واضحةً زمنيّاً وفعّالة لإعداد التقارير. يتم فيها تنسيق المعلومات من خلال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، حيث تقوم هذه اللجنة بتحديث المعلومات ذات الصلة في الوقت الفعلي. كما تستخدم لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر المعلومات المتاحة من جملة مصادر لدى تحليل المخاطر النظامية بما في ذلك المؤشرات الكميّة وتقييم المصارف الفرديّة.

(ج) تطوير أدوات السياسات الاحترازيّة الكليّة

تتعرّض الاقتصاديات المفتوحة لصدمات ماليّة تنبع من الخارج. وفي هذه الظروف، تحتاج السياسة الاحترازيّة الكليّة إلى أن تؤدي دوراً استباقياً بهدف التخفيف من أثر الصدمات الخارجيّة على النظام المصرفي على غرار الدور الذي أنيط بمصرف قطر المركزي في خلال السنوات الأخيرة.

ومن منظور تنظيمي كلّي، سيكون من المهم رصد أدوات السياسة الأساسيّة التي يمكن للجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر أن تستعين بها من أجل تخفيف المخاطر التي تواجهها المؤسسات الماليّة وهيكليّات السوق وسلوكيّات المستهلك والمستثمر. وحيث أن اللجنة تشمل رؤساء الهيئات الجهات الرقابية الثلاث فهي سوف تتمكن من وضع مقاربة منسقّة تحرص على أن يتم التعاطي مع مصادر المخاطر المحتملة المرتبطة بالنظام المالي تعاطياً فعّالاً وشاملاً.

(د) إجراء البحوث والتحاليل

تزداد الادوات الماليّة والمؤسسات المالية تعقيداً، ويصبح تحليل الاتجاهات وإجراء البحوث حول سلوكيّات السوق أساسيّاً من أجل اتخاذ قرارات استثماريّة فعّالة ونيّرة.

تتخذ الجهات الرقابية خطوات في سبيل: (1) التعزيز للبحوث التي تحدد الاتجاهات المهمّة والقضايا الناشئة والمخاطر المتصلة بهذه الاتجاهات؛ (2) اتخاذ إجراءات تدقيق دوريّة على نطاق القطاع كاملاً ودراسات تقييم ذاتي واستطلاعات لمساعدة الجهات الرقابية والمشاركين في السوق على فهم قضايا الامتثال على مستوى القطاع كاملاً؛ (3) التشجيع على نشر تقارير سنويّة بشأن النتائج الأساسيّة ورصد المجالات التي ستشكل محور اهتمام تنظيمي؛ و(4) توفير معلومات عامة وفي الوقت المناسب حول خلفيّة الأفراد والكيانات المرخص لها لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات نيّرة.

(ه) تعزيز دور مركز قطر للمعلومات الائتمانيّة

من منظور احترازي كلّي، من المهم مراقبة الائتمان الخاصة بالنظام المالي ككل. ويتطلب ذلك من مركز قطر للمعلومات الائتمانيّة استخدام عمليّات التقييم التي توفر معلومات ائتمانيّة تقبل المقارنة على الصعيد الدولي. وسيُساعد هذا الأمر على تحقيق شفافية أكبر ومنافسة أعظم بين البنوك. كما سيقوم مركز قطر للمعلومات الائتمانيّة بتعزيز دوره في مجال تنظيم عمليّة تبادل المعلومات الائتمانيّة فيما يحرص على حماية سرية معلومات العملاء.

وعليه، أنشأ قانون المصرف الجديد لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر وهدفها الأساسي دراسة المخاطر المحتملة والناشئة ضمن القطاع المالي بكليته

الهدف الإستراتيجي الثالث:
تعزيز بنية الأسواق التحتيّة

سوف يستفيد القطاع المالي القطري من توسيع البنية التحتيّة للأسواق الماليّة وتعزيزها.

وسيتمحور التركيز بالدرجة الأولى على نظام المدفوعات والتسويات. فيحتاج أي قطاع مالي قوي إلى وجود أنظمة وآليات فعّالة وموضع ثقة تشمل نظام المدفوعات ،مركز إيداع الأوراق الماليّة (CSD)، مقاصة الأوراق الماليّة، الجهات النظيرة المركزية (CCP)، مخازن الإيداع (custody) وحسم التسويات.

وسيتم التركيز في مجالات أخرى على تطوير أسواق دين عميقة وسائلة حيث تُشكّل أسواق الدين المتينة شرطاً أساسياً لتطوير القطاع المالي بصورة إجماليّة. يسمح ذلك بتنويع مصادر التمويل وعدم التعويل حصراً على عائدات الهيدروكاربون. كما يُتيح للمستثمر الوصول إلى طيف واسع من الموجودات التي تختلف من حيث المخاطر ومواعيد الاستحقاق.

(أ) تعزيز مرونة نظام المدفوعات

يتخذ كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال خطوات من أجل تعزيز مرونة وفعالية نظام المدفوعات والتسويات وفقاً للمعايير الدوليّة. ويعتبر مقياس أساسي بالنسبة إلى دولة قطر اعتماد المعايير الدوليّة الجديدة للبنية التحتيّة للأسواق الماليّة (المتمثلة بأربع وعشرين مبدءاً) الصادرة عن لجنة المدفوعات والتسويات والمنظمة الدوليّة لهيئات سوق المال (IOSCO) في العام 2012. هذا وأصدر البنك الدولي توجيهات متعلّقة بجوانب مختلفة من أنظمة المدفوعات مثل أنظمة التحويلات الماليّة الدوليّة وأنظمة المدفوعات الحكوميّة.

تعزيز أنظمة المدفوعات والتسويات

سيعمل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتعاون مع غيرهم من أصحاب العلاقة بالتعاون والتآزر في ما بينهم من أجل وضع نظام مدفوعات وتسويات يتسم بالفعاليّة والمرونة. تستدعي المعايير الدوليّة الخاصة بالبنية التحتيّة للأسواق الماليّة قيام معايير موضوعيّة ومبنيّة على المخاطر ومصرّح عنها للجمهور وبما يسمح بوصول عادل ومنفتح. ان تطوير إطار عمل سليم حول بنية السوق التحتيّة يجسد بيئة تنظيمية وحوكمة جيّدة والإشراف الفعال مع غايات وأهداف واضحة سوف تساعد مصرف قطر المركزي لتعزيز الاستقرار المالي، وتنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة والحد من المخاطر النظامية في المؤسسات والأسواق المالية في الدولة.

توسيع نطاق المشاركة في نظام المدفوعات والتسويات

لا تعدّ البنوك التابعة لمركز قطر للمال من بين الكيانات المشاركة مباشرةً في نظام المدفوعات والتسويات. ولا شكّ في أنّ دمج البنوك التابعة لمركز قطر للمال في النظام سوف يُعزز تطوير قطاع قطر المالي ويحدّ من خطر السيولة.

(ب) تطوير سوق الدين

ان إنشاء سوق دين نشط في قطر سوف يكون له منافع كبيرة في تعميق البنية التحتيّة الماليّة لدولة قطر. وسيُساعد هذا الأمر على استقطاب مؤسسات استثمار دولية إلى الدولة وتوفير حافز مهم للمستثمرين المحليين من أجل تحسين إدارة عمليّة توزيع الموجودات وبالتالي الاحتفاظ برأس المال المستثمر في الدولة. كما ان سوق الدين المتطوّر سيسمح للشركات بتنويع مصادر التمويل وخفض كلفة الاقتراض.

سوق الدين الحكومي

يُسهم سوق الأوراق الماليّة الحكومي العميق والسائل في تسهيل منهاج السياسات النقدية وتمويل مشاريع البنية التحتيّة وتعزيز عمليّة تطوير الأسواق الماليّة. وفي غياب أي ضرورة مالية للحكومة في تعبئة الموارد، من الضروري إصدار سندات دين حكوميّة لدعم تطوير أسواق الدين. كما يُمكن لإطالة فترات الاستحقاق لسداد الدين وهيكلتها أن تشجّع على قيام منحنى عائدات خال من المخاطر. في المقابل ، فإن سعر الفائدة الخالي من المخاطر يساعد في تسعير أدوات مالية أخرى.

توفّر سندات الدين الحكوميّة أدوات إضافيّة تسمح لمصرف قطر المركزي بإدارة السيولة فيما تسمح للمصارف بالامتثال إلى المتطلّبات التنظيميّة المنصوص عليها في معدل تغطية السيولة وفقاً لبازل III. ويُمكن تسهيل عمليّة إصدار سندات الدين من خلال إصدار عام لجدول المزادات في السوق الرئيسية في حين يفضي الإعلان عن نتائج المزاد إلى تعزيز شفافية السوق.

وبهدف إنشاء استراتيجيّة فعّالة لإدارة الدين، أنشئ مكتب مستقل للديون وهو مكتب إدارة سياسات الائتمان والدين في قطر. تُناط بالمكتب المهام التالية: (1) تأطير استراتيجيّات تمويل الدين مقابل الكلفة الأدنى؛ (2) تحليل التدفقات المالية من أجل خدمة الدين بصورة فعّالة؛ (3) الامتثال إلى معايير الدائنين والمستثمرين ووكالات تصنيف الدين؛ (4) إدارة معدلات الفائدة ومخاطر العملة والسيولة؛ و(5) تحسين هيكليّة الدين الإجماليّة وتصنيف الديون في قطر.

سوق الدين الخاص بالمؤسسات

يتمثل الهدف الأساسي من تطوير الأسواق المالية القطرية بتشجيع الشركات القطريّة على تحصيل الأموال من مصادر محليّة وخفض الاعتماد على التمويل الأجنبي. في هذا السياق يقتضي القيام بمبادرة هامة لوضع مبادئ توجيهيّة وسياسات عامة لتشجيع الشركات القطرية على إصدار سندات الدين المؤسسية.

وبالتزامن مع هذه الخطوة، سيتم التشجيع على إعداد سوق السندات التجاريّة وصناديق سوق المال بهدف مساعدة الشركات على تعبئة الموارد على المدى القصير. وفي هذا الصدد، اتخذت مبادرات تنظيميّة من أجل تسهيل النتائج ،فعلى سبيل المثال، أصدرت هيئة قطر للأسواق الماليّة قواعد الطرح والإدراج للصكوك والسندات.

تعمل قطر حالياً على إنشاء وكالات تصنيف ائتمان محليّة وعلى وضع إطار عمل تنظيمي من قواعد وأنظمة بهدف الترخيص لهذه الوكالات والإشراف عليها.

توسيع نطاق مشاركة المستثمر

بهدف إقامة سوق دين نشيط، فمن الضروري إقامة قاعدة استثماريّة متنوعّة من حيث الآفاق الزمنيّة وتفضيلات المخاطر ودوافع التداول. وفي هذا الصدد، تنشأ الحاجة إلى توسيع قاعدة المشاركة في السوق الثانوية عن طريق إشراك الشركات المستثمرة على المدى البعيد.

عادةً ما تشمل الشركات المستثمرة صناديق التقاعد وشركات التأمين وخطط الاستثمار الجماعي (صناديق الاستثمار/الصناديق المشتركة). يعتبر هؤلاء المستثمرين من أبرز أصحاب ادوات الدخل الثابت حيث تعتبر صناديق التقاعد وشركات التأمين (فئة التأمين على الحياة) مصدراً مهماً للطلب على الأوراق الماليّة الطويلة الأجل.

وبهدف تسهيل نمو قطاع الاستثمار المؤسسي، سيتم اتخاذ العديد من الخطوات ومنها: (1) مراجعة إطار عمل إدارة الموجودات واستراتيجية صناديق التقاعد العامة؛ (2) تسهيل نمو قطاع التأمين على الحياة؛ (3) الحرص على أن تعكس برامج التسويق والتشغيل والتنظيم والإشراف على الاستثمار الجماعي أفضل الممارسات العالميّة.

وعلاوةً على ذلك، يمكن للمستثمرين الأجانب أن يلعبوا دوراً مهماً في تطوير الأسواق الرأسماليّة المحليّة وترسيخها – على سبيل المثال يُمكن أن تُصبح الصناديق السياديّة غير القطريّة لاعباً مهماً في السوق الثانوية لأدوات الدين القطريّة.

(ج) تطبيق نظام حماية الإيداعات

يُشكّل التأمين على الودائع أحد مكوّنات شبكة أمان النظام المالي التي تعزز الاستقرار المالي. وقد تم تنفيذ التأمين على الودائع في كثير من البلدان من أجل حماية مودعي المصارف (جزئياً أو كليا) من الخسارة الناجمة عن عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته.

هذا وسيتم اتخاذ خطوات من أجل تطبيق خطّة حماية المودعين في قطر بحسب ما ينصّ عليه قانون مصرف قطر المركزي. حيث تفيد التجربة الدوليّة بأنّ أفضل ممارسات التأمين على الودائع تقوي الشفافية وتعزز وعي المستهلك والمستثمر وتوفّر فرصاً متساويةً لجميع المشاركين. وفي مرحلة لاحقة، سيتم إعطاء العناية الواجبة لوضع آليّة مبنيّةً على المخاطر.

وأخيراً سيتم وضع إطار عمل إسلامي للتأمين على الودائع (التكافل) بالاستناد إلى مبادئ الشريعة نتيجةً لتنامي حجم عمليّات قطاع المصارف الإسلاميّة.

(د) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تدعم رؤية قطر الوطنيّة 2030 التنوّع الاقتصادي عن طريق خفض الاعتماد على مصادر الهيدروكربون وتطوير قطاع غير الهيدروكربوني كمحرك للنمو المستقبلي. وفي هذا الصدد، يُعدّ دعم المبادرات المؤسسيّة من خلال المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم أساسيّاً لكون الأخيرة تحفّز على النمو في القطاع غير المعتمد على مصادر الهيدروكربون. ولهذه الغاية، لا بدّ من وضع تعريف موحّد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاتفاق عليه عبر المؤسسات الماليّة. يُساعد هذا الأمر على خفض العقبات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الراغبة في الحصول على اعتماد مصرفي وتعبئة الموارد من سوق رأس المال الاستثماري.

وتستطيع الجهات الرقابية المساهمة في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال دعم مبادرات بنك قطر للتنمية وغيره من الإدارات الحكومية والعمل على الترويج لسياسات تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصة الوصول إلى التمويل أو حوافز تمويل خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الهدف الاستراتيجي الرابع: حماية المستهلكين والمستثمرين

تسعى الجهات الرقابية في المقام الأوّل إلى الحرص على حماية مستهلكيها ومستثمريها. وتُشكّل الحماية المناسبة للمستهلكين والمستثمرين عنصراً أساسيّاً في حسن سير اقتصاد السوق وتوافق الجهات الرقابية على ضرورة أن يلقى كلّ مستهلك ومستثمر معاملةً منصفة لا سيّما المستهلكين الأكثر عرضة للمخاطر.

تحرص الجهات الرقابية على أن تضع شركات الخدمات الماليّة آليات تُساعدها على فهم حاجات العملاء بشكل أفضل وعلى وضع أنظمة مناسبة لفضّ النزاعات بصورة بنّاءة وفي الوقت المناسب. كما يُمكن توفير حماية أفضل للمستهلك والمستثمر من خلال استحداث آليّة تأمين على الودائع. ويجب حماية المستهلكين والمستثمرين من مقدمي الخدمات الماليّة غير المصرّح أو المرخص لهم من خلال تنفيذ القانون بصورة صارمة. ويجب المحافظة على سريّة معلومات العميل وأن توضع قواعد تبادل المعلومات بشكلٍ واضح.

(أ) وضع معايير السلوك

لا يمكن لاقتصاد السوق أن يعمل بشكل فعال إلا من خلال عقود قانونية ملزمة ومعمول بها. وعند ضمان ذلك، يمكن للجهات المعنية أن تعزز ثقة العملاء المحتملين في آلية السوق. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد إعداد الأنظمة الخاصة بالمؤسسات المالية والمتعلقة بحماية المستهلك والمستثمر.

سيقوم كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع السياسات الداخلية المتسقة والخاصة بما يلي: (1) معالجة شكاوى العملاء والمستثمرين (2) وضع إجراءات الوساطة لحل الشكاوى. وفي الوقت نفسه سيتم العمل على زيادة وعي المستهلك والمستثمر من خلال مبادرات تثقيف المستهلك والمستثمر ونشر معلومات موجهة إليه على

المواقع الالكترونية للجهات الرقابية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز وتمكين أقسام تلقي شكاوى المستهلكين والمستثمرين في الجهات الرقابية الثلاث لتنسيق الشؤون المرتبطة بمعالجة شكاوى ونزاعات المستهلكين. كما أن معالجة الشكاوى يجب أن تتم بصورة فعالة وفي الوقت المناسب من دون فرض تكاليف باهظة. إن حماية المستهلكين والمستثمرين وخاصة الفئة الضعيفة منهم، يجب أن تكون عنصراً مهماً من عناصر سياسات الحوكمة في جهات تقديم الخدمات المالية.

(ب) معالجة الثغرات التنظيميّة في قطر

يشكّل مقدمّوا الخدمات الماليّة غير المرخص لهم خطراً شديداً على المستثمرين والمستهلكين. وتُشكّل معالجة الثغرات التنظيميّة التي تسمح لكيانات غير مرخص لها بالعمل موضع تركيز الجهات الرقابية. فلا بدّ من تحديد الإطار التنظيمي الذي يراقب الخدمات المالية والشركات التي تقدم هذه الخدمات. ويجب على الجهات الرقابية أن تحدد الخدمات الماليّة التي يجوز للمؤسسات المرخص لها تقديمها. وسوف يتم تطبيق القانون بصورة صارمة لمنع الشركات التي تقدم الخدمات المالية من العمل في قطر إذا لم تكن مرخصة أو مصرّحاً لها بذلك.

(ج) حماية المعلومات الائتمانيّة

توافق الجهات الرقابية على أنّ حفظ سريّة معلومات العميل شأن أساسي لضمان الثقة في النظام المالي. وفي هذا الصدد، سيتم تعزيز القواعد المتاحة من خلال حماية معلومات العميل بما يتماشى مع مقتضيات قانون مصرف قطر المركزي الجديد وتحديد الظروف التي يُمكن من خلالها الإفصاح عن معلومات سريّة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من تطوير الأنظمة المتصلة بـ(1) معايير الترخيص لخدمات المعلومات الائتمانيّة؛ (2) معايير سلوك الأعمال، متطلّبات التقارير، حماية السريّة والبيانات؛ (3) تبادل المعلومات الائتمانيّة بين المؤسسات الماليّة وبين الجهات الرقابية الثلاث.

(د) توعية الرأي العام

يعتبر الفهم السليم للمنتجات المالية بين المستهلكين والمستثمرين عنصراً مهماً من عناصر اقتصاد السوق الفعّالة. كما يعتبر توعيّة الرأي العام والتعليم والتوجه إلى الجمهور حول القضايا المتصلة بالمال والاقتصاد في قطر شأناً أساسيّاً. ولقد وافقت الجهات الرقابية على وضع برامج لتعزيز الاهتمام والوعي العام حول مواضيع مثل (1) المنتجات الماليّة وثقافة انضباط الاستثمار والتخطيط المالي؛ (2) سلوك العمل وابتكار المنتجات والخدمات؛ (3) المعايير الاحترازيّة الخاصة بالمؤسسات الماليّة؛ و(4) إدارة تضارب المصالح وقضايا الحوكمة المؤسسيّة. ستركّز الجهات الرقابية على تعزيز الثقافة المالية لدى المستهلك من خلال مبادرات التواصل في مجال التعليم ونشر معلومات خاصة بالمستهلكين والمستثمرين على مواقعها الالكترونيّة.

ومع مرور الوقت سوف تُساعد هذه البرامج المستهلكين والمستثمرين على اتخاذ معلومات استثماريّة نيّرة وعلى إجراء المعاملات الماليّة السليمة.

تسعى الجهات الرقابية في المقام الأوّل إلى الحرص على حماية مستهلكيها ومستثمريها

الهدف الاستراتيجي الخامس:
تعزيز التعاون التنظيمي

هناك اعتراف واضح بأهميّة التعاون الوطيد والفعّال بين الجهات الرقابية العاملة في داخل البلد الواحد. وتعترف الجهات الرقابية في قطر بأهميّة العمل في ما بينها وهي ملتزمة في تعزيز التعاون شكلاً ومضموناً. ويتم ذلك بالفعل على صعيد الحوكمة مع ترأس سعادة المحافظ لمجالس إدارات كل من الجهات الرقابية الثلاث.

يوفّر مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس عام 1981 إطار العمل الذي يستطيع الأعضاء فيه العمل من خلاله على توطيد الصلة في ما بينهم تحقيقاً لهدف التعاون المالي والاقتصادي طويل الأجل. ولا شكّ في أنّ تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي بشأن قضايا متصلة بالقطاع المالي سوف يُفضي إلى تعزيز التنافسيّة والمساعدة في جعل المنطقة أكثر جاذبيّةً للمستثمر الأجنبي.

وبطبيعة الحال يصب العمل مع الهيئات الدوليّة في دعم تطوير إطار عمل رقابي فعال في قطر. ومن الأمثلة على ذلك نجاح هيئة قطر للأسواق الماليّة في دخول عضوية منظمة IOSCO.

(أ) بناء تعاون أكبر

في شهر أغسطس 2012، وقّع كلّ من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال على مذكرة تفاهم ثلاثيّة الأطراف من أجل دعم التعاون وتبادل المعلومات. وسوف يُشكّل إطار عمل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر المُشار إليها سابقاً دعماً إضافياً لتعزيز التعاون في تطوير الإستراتيجيّة.

وبالإضافة إلى ذلك، فان من شأن إنشاء لجنة المشرفين المؤلفة من كبار المدراء التنفيذيين في مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال أن يُعزز التعاون والتنسيق . ومن المقرر ان تلتقي لجنة المشرفين بصورة منتظمة من أجل معالجة مسائل تُشكّل مصدر قلق من الناحية التنظيميّة وقد ركّزت حتّى الآن على تبادل المعلومات في مجال: (1) المقاربات حيال الإشراف، (2) جمع البيانات حول نشاطات الخدمات الماليّة بحسب الجهات المعنيّة و(3) المؤسسات الماليّة التي تعمل من خلال الجهات الرقابية الثلاث.

(ب) الاتساق مع المعايير الدوليّة وتناغم الأنظمة

رصدت الجهات الرقابية عدداً من المجالات التي يُمكن فيها مواءمة القواعد والأنظمة المعمول بها في كل منها بالإضافة إلى مواءمتها مع المعايير الدوليّة. من شأن هذه المبادرات توفير بيئةً تمكن من تفادي الازدواجيّة في الإشراف التنظيمي وتبعد احتمالات التحكيم التنظيمي.

وأحد الأمثلة على وضع إطار تنظيمي منسق في قطر هو في مجال التنظيم على التأمين حيث يحرص كلّ من مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال على انسجام الأنظمة في ما بينها وفقا لأفضل لممارسات الدوليّة.

ومن الأمثلة الاخرى التعاون الوثيق بين الجهات الرقابية من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تأسست عملاً بالقانون رقم (4) لعام 2010 حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أجْزت هذه اللجنة الكثير في المحافظة على امتثال قطر لأفضل الممارسات الدوليّة. سوف تتابع اللجنة تركيزها على المرونة العامة لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى رصد المجالات التي تسمح بإدخال التحسينات عليه.

وسوف تتابع هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق الماليّة التعاون في مواضيع عديدة على صلة بأسواق رأس المال مثل تعزيز إطار العمل التنظيمي في كلٍّ منها وإفساح المجال أمام مشاركة شركات مركز قطر للمال بدرجةٍ أكبر في أسواق رأس المال.

(ج) مقاربة شاملة حيال الانفاذ

يتخذ النظام الرقابي الفاعل التدابير التنفيذية المناسبة عندما تُسجّل انتهاكات للقواعد أو الأنظمة. تلتزم الجهات الرقابية الإبقاء على أعلى معايير السلوك بالنسبة إلى الأفراد والشركات العاملة في القطاع المالي في دولة قطر وهي ستعمل بشكل سريع ومناسب على تصويب أي سلوك يُمكن أن يُلحق الضررً بالقطّاع وبسمعة قطر.

يرتدي إطار عمل السياسات والإجراءات الذي يدعم ثقافة الامتثال ويُعززها أهميّة قصوى لناحية الإبقاء على معايير عالية في سلوك الأعمال. يجب على سياسات التنفيذ أن تكون عادلة وشفافة. ويتم ذلك من خلال تصرف الجهات الرقابية بتصميم وإصرار متناسب في التصدي لحالات عدم الامتثال.

ولا شكّ في أنّ إبقاء الرأي العام مطلعاً على تدابير التنفيذ يُمكن أن يردع الانتهاكات المستقبليّة ويُفسح بالمجال أمام ثقة الرأي العام في القطاع المالي.

ومن الاعتبارات الأخيرة والمهمّة ما يتصل بحرص الجهات على تكثيف الجهود للعمل في ما بينها و أيضا مع هيئاتٍ التنظيم الدوليّة وسائر الجهات الرقابية الوطنيّة حرصاً على تبادل المعلومات بشكلٍ فاعل وعلى الامتثال لأعلى المعايير الدوليّة.

(د) تعزيز التعاون ضمن مجلس التعاون الخليجي

سعياً إلى تعزيز التعاون مع مجلس التعاون الخليجي، تم إنشاء العديد من اللجان من أجل تطوير الحوار والتعاون في مجالات القطاع المصرفي وتطويرٍ أسواق رأس المال. وستعمل الجهات الرقابية الثلاث معاً من أجل تنسيق وتعزيز مشاركة قطر في النشاطات التنظيميّة الخاصة بالمجلس ومن أجل دعم جهود أمانة سرّ المجلس الرامية إلى التوفيق بين الإشراف المصرفي والإشراف على أسواق رأس المال في المنطقة.

(ه) تعزيز المشاركة في لجنة بازل والهيئة الدولية للمشرفين على التأمين (IAIS) والمنظمة الدوليّة لهيئات سوق المال (IOSCO)

تطمح قطر لأن تؤدي دوراً قيادياً فاعلاً في دعم المبادرات الدوليّة التي تطوّر أفضل الممارسات الدوليّة وتوحّد المعايير الوطنيّة. ولقد سعت قطر إلى دعم عمل الهيئات الدوليّة الثلاث المعنيّة بوضع المعايير الماليّة الدوليّة أي لجنة بازل (BCBS) والهيئة الدوليّة للمشرفين على التأمين (IAIS) والمنظمة الدوليّة لهيئات سوق المال (IOSCO). يقوم كلّ من هذه المنظمات بتطبيق برنامج تواصل فاعل ولقد عملت قطر على اتخاذ مبادرات ذات صلة من أجل استضافة اجتماعات تواصل إقليميّة وحضور اجتماعات مماثلة في المنطقة.

وعلى ضوء ما تقدّم، يُشكّل إنشاء شبكة شاملة من العلاقات الثنائيّة المتينة مع الجهات الرقابيّة في مجلس التعاون الخليجي وخارج المنطقة إطار عمل للتحاور بشأن مواضيع ذات اهتمام متبادل. ولقد وفّرت الهيئات الدوليّة مؤخراً توجيهات مهمّة بشأن دور المشرفين في بلد المنشأ والدولة التي تأسسوا فيها خارج دائرة الاختصاص في المجموعات المصرفيّة عبر الحدود. تُشجّع هذه المبادرة على تشكيل جمعيّات مشرفين عبر الحدود تتبادل المعلومات وتتعاون بهدف الإشراف بشكلٍ فاعل على المؤسسات الماليّة التي تعمل كمجموعة.

الهدف الاستراتيجي السادس:
تطوير رأس المال البشري

تكمن قدرة أي منظمة في تحقيق أهدافها وتطبيق التغيير في مهارات الموظفين وخبرتهم والتزامهم بالعمل. سوف تؤدي صناعة الخدمات الماليّة دوراً مهماً في رؤية قطر الوطنيّة 2030 من خلال المساعدة على تنويع الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي وتوفير الاستقرار المالي. ترتبط هذه المساهمات الأساسيّة بمهارات الموظفين الماهرين العاملين ضمن هيئات تنظيم الخدمات الماليّة وفي الصناعة الإجماليّة ككل.

وعليه، لا بدّ من بذل الجهود والموارد من أجل التدريب في الجهات الرقابية وتطويرها مع التركيز بشكل خاص على تدريب المواطنين القطريين وتثقيفهم و مهاراتهم ودعمهم.

تهدف الخطة الإستراتيجية إلى دعم بناء رأس المال البشري من خلال المبادرات التالية:

(أ) وضع سياسات الاجتذاب والاستبقاء والتطوير

من أجل دعم عمليّة تطبيق أفضل الممارسات التنظيميّة والتحفيز على الإصلاح التنظيمي، من الضروري أن يستمر كلّ من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال في اجتذاب أفضل المهارات وتنميتها واستبقائها.

تركّز الخطّة الإستراتيجيّة على تطبيق إطار عمل مشترك حول مهارات الموارد البشريّة بما في ذلك مقاربة مشتركة حيال التوظيف والمهارات وتخطيط المسار المهنيّ. وباستخدام إطار العمل المشترك هذا، يُمكن أن يتم توظيف ذلك بصورة فاعلة من أجل توحيد ومواءمة التدريب وتطوير مهارات تنظيميّة مشتركة عبر الجهات الرقابية الثلاث وتسهيل الإعارات والتنقل بين الجهات الرقابية باعتبارها أداة إضافيّة.

ويُساعد تخطيط المسار المهني المدروس على توسيع نطاق الموظفين الملتزمين وتوفير الوضوح بشأن المسارات المهنية المحتملة. أمّا توظيف المهارات الشابة وتوفير الوضوح بشأن المهن المتصلة بمجال التنظيم فيساهم في تطوير نموذج وظيفي مستدام يوفّر للمواطنين القطريين فرص عمل مجزية.

هذا وتركز إستراتيجيّة الموارد البشريّة على ترسيخ أفضل الممارسات الدوليّة في الممارسات الوظيفية المتبعة لدى الجهات الرقابية. توفّر هذه الممارسات نموذج عمل مهني وفاعل يُشكّل مصدر ميزة تفاضليّة. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح القياس المقارن للمكافآت في صناعة الخدمات الماليّة بإيجاد خطة تعويض إستراتيجيّة ونيّرة تضمن اجتذاب المهارات والمواهب المناسبة واستبقائها.

(ب) تطوير المهارات

تُبدي الجهات الرقابية التزاماً حيال تعزيز الاحتراف المهني في وسط صناعة الخدمات الماليّة وتوفير أدوات الدعم والمساعدة من أجل تطوير مهارات الخدمات الماليّة في قطر. يُمكن للجهات الرقابية التعبير بوضوح عن معايير الاحتراف والمهارات الفنيّة من خلال اتباع أنظمة تدريب وتطوير المهارات تحفّز على الإنجاز وتؤكد بوضوح على المعايير. توفّر هذه الخطوط التوجيهيّة المستندة إلى أفضل المعايير الدوليّة للشركات والعاملين لديها إطار عمل يرتقي بمستوى المهارات في القطاع ويُساعد على تحقيق النجاح وتلبية حاجات العملاء بشكل أفضل. ولدى معاينة هذا النوع من أطر العمل، يجب الحرص على توفّر التدريب والموارد التنموية المناسبة في الدولة. ومن خلال اعتماد الإطار الطويل الأجل، تسعى الخطّة الإستراتيجيّة إلى رصد سبل استيفاء حاجات الدولة المستقبليّة في التدريب على الخدمات الماليّة من خلال مركز التدريب على الخدمات الماليّة.

(ج) تمتين السياسات بهدف تعزيز التقطير

ترتكز استدامة الجهات الرقابية وقدرتها على إضفاء قيمة دائمة للدولة على توفير فرص التعليم والاستخدام ذات القيمة المضافة للمواطنين القطريين. وتستند إستراتيجيّة الموارد البشريّة إلى توطين رفيع المستوى من خلال تعزيز جدول أعمال التوطين وفتح حوار مع أبرز أصحاب الشأن المعنيين بهدف معالجة الأهداف والفرص المشتركة بينهم. وتستطيع الجهات الرقابية من خلال التعاون بأن تتشارك الموارد وفرص التطوير عن طريق الإعارة والمداورة الوظيفيّة ورعاية التعليم.

سوف تؤدي صناعة الخدمات الماليّة دوراً مهماً في رؤية قطر الوطنيّة 2030 من خلال المساعدة على تنويع الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي وتوفير الاستقرار المالي.

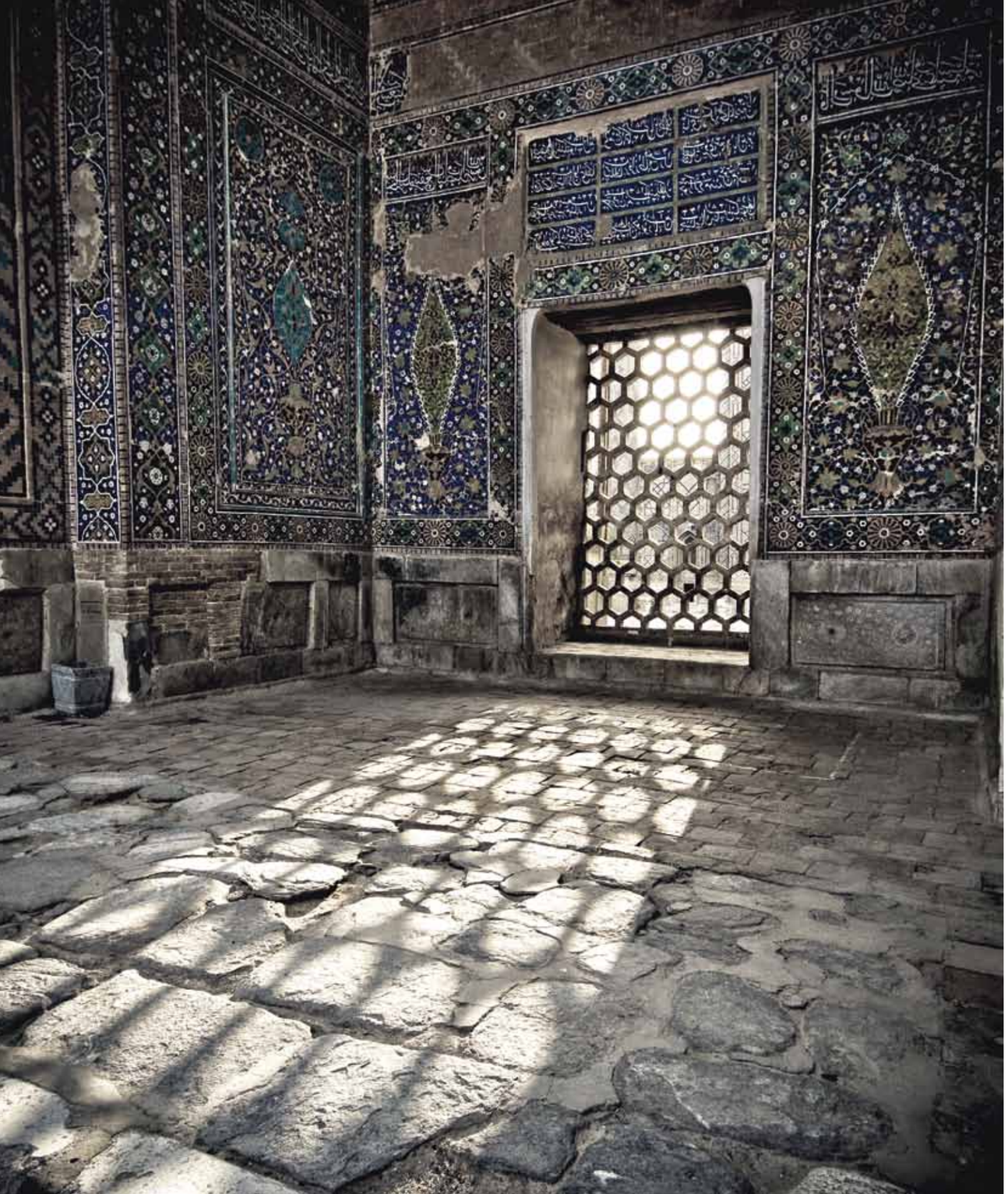

ملحق: الأهداف الأساسيّة ونقاط العمل

الهدف الإستراتيجيّ الأوّل: تعزيز التنظيم

الأهداف الأساسيّة	نقاط العمل
(أ) تعزيز إطار العمل الإشرافي المبني على المخاطر والمخصص للمصارف	• التوفيق بين إطار العمل التنظيمي الخاص بالمصارف ومبادئ بازل الأساسيّة ومعايير بازل III • بناء إطار عمل فاعل من أجل تقييم وتنظيم المصارف المحليّة المهمّة • تأمين التنظيم والإشراف بحيث يأخذ في الاعتبار المخاطر الناجمة عن النشاط المصرفي القائم في الظلّ • تعزيز التنظيم المبني على المخاطر من خلال إعداد سجل لتقييم وترقيم المخاطر وربط العمل الإشرافي بنتائج التقييم والترقيم. • الحرص على التوفيق بين معايير التبليغ الاحترازي ومتطلّبات بازل ومعايير المحاسبة الدوليّة IFRS
(ب) إقامة إطار العمل الرقابي لشركات التأمين الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي	• وضع آليّة فعالة تسمح بنقل الترخيص لشركات التأمين من وزارة الأعمال والتجارة إلى مصرف قطر المركزي. • وضع أنظمة التأمين لمصرف قطر المركزي بحيث تكون متماشيةً مع المعايير الدوليّة • وضع إطار عمل فاعل ومتناغم يُعنى بالترخيص لشركات التأمين والإشراف عليها
(ج) تعزيز المقاربة المبنيّة على المخاطر من أجل تنظيم أسواق رأس المال	• تعزيز الآليّات المستخدمة من أجل تحديد ورصد مخاطر عدم امتثال المشاركين في السوق ومعالجتها • إعادة تركيز القواعد والسياسات القائمة على مقاربة مبنيّة على المخاطر • معالجة مسائل الامتثال على أساس يغطي القطاع كاملاً • التعزيز لتنويع المنتجات والخدمات الماليّة في قطر
(د) تعزيز إطار العمل التنظيمي الخاص بالتمويل الإسلامي	• تعزيز معيار منح التراخيص للمؤسسات الماليّة الإسلاميّة بما يتماشى مع معايير الشريعة • تدعيم معايير الحوكمة المؤسسيّة ودور مجلس الشريعة ومتطلّبات سير الأعمال الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية • تعزيز المعايير الاحترازيّة وإعداد التقارير بشأن كفاية رأس المال والملاءة والسيولة • تطوير إطار عمل تصفية المؤسسات الماليّة
(ه) توحيد معايير الحوكمة المؤسسية الخاصة بالمصارف والمؤسسات الماليّة	• تناغم وتحديث الخطوط التوجيهيّة الخاصة بمصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق الماليّة. – توسيع نطاق تغطية معايير الحوكمة المؤسسية بحيث تشمل جميع المؤسسات الماليّة – اعتماد إطار عمل مفصل في الحوكمة المؤسسية من خلال البناء على المقاربة المعتمدة من مصرف قطر المركزي.
(و) تعزيز ممارسات الإفصاح في المؤسسات الماليّة وجهات الإصدار	• تعزيز تنفيذ القواعد المتعلّقة بالإفصاح عن المنتج والمخاطر ذات الصلة • وضع معايير متنامية ترعى ممارسات الإفصاح لا سيّما ما يخصّ نواحي التقييم والمخاطر • مراجعة ممارسات الإفصاح عن المعلومات المتعلّقة بالشركات والتي يحصل عليها المدققون الخارجيّون

الهدف الإستراتيجي الثاني: توسيع الإشراف الاحترازي الكلّي

الأهداف الأساسيّة	نقاط العمل
(أ) التركيز على عمل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر	• وضع إطار عمل تنظيمي على مستوى الجهات الرقابية الثلاث من أجل دعم عمل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر • تحديد نظام عمل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر ومسؤوليّاتها بحسب ما جاء في قانون مصرف قطر المركزي الجديد
(ب) تعزيز إطار العمل من أجل تحديد ورصد مصادر المخاطر النظامية	• بناء إطار عمل احترازي كلّي خاص بقطر يُعنى بتحديد المخاطر الأساسيّة المتصلة بالاتجاهات الدوريّة والتطوّرات البنيويّة • وضع إطار عمل متفق عليه من أجل تقييم المخاطر النظامية ويستوفي شروط الوضوح والاتساق واللاخطيّة • تصميم هيكليّة فعّالة ومؤاتية لإحالة التقارير إلى لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر.
(ج) بناء توافق حول أدوات السياسة الاحترازيّة الكليّة والتي تستطيع التلطيف من المخاطر النظامية	• تحديد أبرز أدوات السياسات والتي يُمكن للجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر أن تستخدمها من أجل التخفيف من المخاطر في المؤسسات الماليّة وعلى صعيد هيكليّات السوق وسلوك المستهلك والمستثمر • وضع اليّات تساعد على استخدام الأدوات المتاحة أو الجديدة بصورة سريعة وبحسب ما تقتضيه الحال لمعالجة المخاطر النظامية
(د) إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات حول الأسواق الماليّة وإصدار التقارير ذات الصلة	• إجراء البحوث من أجل رصد الاتجاهات المهمّة والقضايا الناشئة والمخاطر المتصلة بها • اتخاذ إجراءات تدقيق دوريّة على نطاق القطاع وعمليّات تقييم ذاتي واستطلاعات تدعم الجهات الرقابية والمشاركين في السوق من أجل فهم قضايا الامتثال على نطاق القطاع عامة • بدء عمليّة إعداد تقارير سنويّة بشأن النتائج الأساسيّة ورصد تلك المجالات التي ستشكل محور تركيز في القضايا التنظيميّة • توفير معلومات عامة ومؤاتية حيال خلفيّة الكيانات والأفراد المرخص لهم لدعم المستثمرين في عمليّة اتخاذ قرارات نيّرة
(ه) تعزيز دور مركز قطر للمعلومات الائتمانيّة	• تعزيز عمليّة التقييم الائتماني في مركز قطر للمعلومات الائتمانيّة • مراجعة العمليّات والإجراءات المتبعة في مركز قطر للمعلومات الائتمانيّة والمتماشية مع قانون مصرف قطر المركزي الجديد

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز بنية الأسواق التحتيّة

الأهداف الأساسيّة	نقاط العمل
(أ) تدعيم المرونة والسلامة والفعالية في نظام المدفوعات والمقاصّة والتسويات بما يتماشى مع مبادئ لجنة أنظمة المدفوعات والتسويات CPSS والمنظمة الدوليّة لهيئات سوق المال IOSCO لناحية مبادئ بنية السوق المالي التحتيّة.	• إجراء تقييم ذاتي لنظام المدفوعات الوطني القائم ومقارنته بالمعايير الدوليّة وبأفضل الممارسات من أجل قيام أنظمة مدفوعات ذات قيمة عالية • وضع استراتيجيّة لتعزيز الفعاليّة والابتكار في نظام الدفع بالتجزئة • تقييم مدى امتثال قطر لمبادئ البنك الدولي ولجنة أنظمة المدفوعات والتسويات CPSS لناحية التعاطي مع التحويلات الدوليّة. • تقييم وظائف المقاصة والتسويات ومهام مخازن الإيداع القائمة حالياً في قطر ومقارنتها بمعايير لجنة بازل لأنظمة المدفوعات والتسويات وبتطلعات قطر إلى تطوير بنية تحتيّة ماليّة على مستوى عالمي. • سيعمل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وبورصة قطر معاً من أجل إنشاء مركز إيداع للأوراق المالية مدعّم.
(ب) وضع الخطوط التوجيهيّة التي ترعى مشاركة البنوك التابعة لمركز قطر للمال في أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسويات والأمانة	• تصميم متطلّبات عمل حصيفة لشركات مركز قطر للمال المتوقع دخولها الى نظام المدفوعات • توسيع نطاق مذكرة التفاهم القائمة بين الجهات الرقابية الثلاث بحيث تشمل الإشراف على جميع نواحي نظام المدفوعات والتسويات • يتخذ مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال الخطوات في ما يلي: – تقييم جهوزيّة البنوك التابعة لمركز قطر للمال التشغيليّة وتحديد الثغرات – تحديد معايير الدخول ومتطلّبات العمل الخاصة لشركات مركز قطر للمال المتوقع دخولها الى نظام المدفوعات – وضع اتفاق حول الدخول إلى حساب المقاصة وأنظمة المدفوعات للبنوك التابعة لمركز قطر للمال • تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق الماليّة بالتنسيق في ما بينهما تحقيقاً للهدف الأساسي أعلاه.
(ج) إنشاء سوق الدين العام	• دعم جهود وزارة المالية في سبيل إعداد إستراتيجيّة لإدارة الدين • تعزيز الشفافية من خلال إقامة رزنامة إصدار مطلع كلّ سنة • توخي الشفافية بشأن نتائج المزاد والمشاركة فيه • بناء منحنى عائدات الحكومة من خلال إصدار سندات حكوميّة منتظمة لمدّة طويلة
(د) تطوير سوق الدين الخاص بالمؤسسات	• وضع سياسات تُسهِّل على الشركات القطريّة إصدار صكوك دين للشركات • وضع سياسات تُشجّع على تطوير سوق السندات التجاريّة وصناديق سوق المال • تعزيز نمو وكالات التصنيف الائتماني المحلية من خلال وضع إطار عمل تنظيمي لترخيصها والإشراف عليها

الأهداف الأساسيّة	نقاط العمل
(ه) تصميم سياسات توسّع مشاركة المستثمر في الأسواق الرئيسية والثانويّة	• وضع آليّات للكشف المنصف والشفاف عن الأسعار • تحديد عمليّة التسجيل وتوسيع نطاق أساليب الطرح الأوّلي • توسيع قاعدة المشاركة في السوق الثانوية من خلال إشراك المستثمرين من الشركات على المدى البعيد (شركات التأمين، صناديق التقاعد والصناديق المشتركة)
(و) تصميم نظام حماية الإيداع وتطبيقه في قطر	• وضع الأنظمة والمقاربة الإشرافيّة والقواعد الخاصة بنظام حماية الإيداع والتي نصّ عليها قانون مصرف قطر المركزي الجديد بحيث تمتثل لأحكام أفضل الممارسات الدوليّة • تطوير آليّة مبنيّة على المخاطر من أجل تحديد الأقساط واستخدامها في مرحلة لاحقة • الترويج للشفافية وتوعية المستهلك وتأمين الفرص المتساوية للمشاركين في خطّة التأمين على الودائع • تطوير إطار عمل للتأمين الإسلامي على الودائع (التكافل) بما يتماشى مع مبادئ الشريعة
(س) تطوير السياسات التي تروّج لتمويل المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	• التوافق على تعريف موحّد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر المؤسسات الماليّة • خفض العقبات أمام الإقراض المصرفي ودخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى سوق رأس المال الاستثماري • دعم بنك قطر للتنمية في وضع خطّة عمل لتعزيز نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

الهدف الاستراتيجي الرابع: حماية المستهلكين والمستثمرين

الأهداف الأساسيّة	نقاط العمل
(أ) تطوير المتطلّبات والمعايير المتصلة بحماية المستهلك وآليّات فضّ النزاعات	• إعداد الأنظمة الخاصة بالمؤسسات الماليّة والمتصلة بحماية المستهلك • وضع سياسات داخليّة متناسقة في مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال لتعالج شكاوى العملاء وإجراءات التصعيد للوساطة بشأن الشكاوى • إقامة مبادرات لتثقيف المستهلكين وإصدار معلومات خاصة بهم • بناء آليّة متناغمة لفض النزاعات تخص المستهلك في القطاع المالي في قطر
(ب) معالجة الثغرات التنظيميّة التي تسمح لمقدمي الخدمات الماليّة غير المرخص لهم العمل في قطر	• تحديد نطاق تنظيم الخدمات الماليّة في قطر ورصد تلك الخدمات الماليّة التي لا يجوز لغير المؤسسات الماليّة المرخص لها في قطر أن توفرها • اتخاذ تدابير إنفاذ أكثر صرامة بحق مقدمي الخدمات الماليّة غير المصرّح لهم في قطر
(ج) ضمان فعاليّة قانون السريّة المصرفيّة وحماية المعلومات الائتمانيّة	• تعزيز القواعد التي تحمي معلومات العميل وتُحدد الظروف التي يجوز فيها الإفصاح عن المعلومات المتاحة لدى المؤسسات الماليّة • وضع أنظمة وضوابط مناسبة لحماية علوماتالعميل • إعداد الأنظمة المتصلة بما يلي: – معيار الترخيص الخاص بخدمات المعلومات الائتمانيّة – المتطلبات الخاصة بسير الأعمال ومتطلّبات إعداد التقارير ومقتضيات السريّة وحماية البيانات – تبادل المعلومات الائتمانيّة بين المؤسسات الماليّة وبين مصرف قطر المركزي والمؤسسات الماليّة
(د) اتخاذ خطوات من أجل تعزيز الوعي العام حيال أسواق رأس المال	• وضع برامج لتعزيز اهتمام ووعي الرأي العام وتثقيفه بشأن أسواق الأوراق الماليّة في قضايا على غرار: – النظام المالي القطري والعالمي والتواصل بينهما – متطلّبات رأسماليّة ومعايير احترازيّة تخص المتعاملين في الاستثمارات – منتجات ماليّة، انضباط/ثقافة الاستثمار وتخطيط مالي – سير الأعمال، ابتكار المنتجات والخدمات، وإدارة المخاطر وثقافة الامتثال • إدارة تضارب المصالح وشؤون الحوكمة المؤسسيّة

الهدف الإستراتيجي الخامس: تعزيز التعاون التنظيمي

الأهداف الأساسيّة	نقاط العمل
(أ) بناء تعاون أكبر وتبادل للمعلومات بين الجهات الرقابية الثلاث	• تعزيز التعاون بين مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال لناحية معالجة مجالات التداخل والثغرات القائمة في إطار العمل التنظيمي • تعزيز التعاون التنظيمي وتوسيع نطاقه من خلال أنشطة لجنة المشرفين • إقامة آليّات لعقد حلقات تداول منتظم وتشارك المعلومات بين الجهات الرقابية الثلاث في مجالات الاهتمام المشترك • وضع الحد الأدنى من المعايير لتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية الثلاث
(ب) التوفيق بين أنظمة الجهات الرقابية الثلاث والمعايير الدوليّة	• وضع مجموعة من المؤشرات الموحدة بشأن رفع المؤسسات التقارير إلى الجهة الرقابية المعنية بها • التوفيق بين الأنظمة المتبعة في كلّ من الجهات الرقابية الثلاث وأفضل الممارسات الدوليّة • الحرص على امتثال الأنظمة المتعلّقة بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب مع متطلبات قانون مصرف قطر المركزي الجديد ومتابعة الامتثال لمعايير مجموعة العمل المالي (الفاتف)
(ج) بناء مقاربة متماسكة وشاملة حيال تنفيذ السياسات بين الجهات الرقابية الثلاث	• وضع سياسات تنفيذ متماسكة وشفافة بين الجهات الرقابية الثلاث • إقامة مجموعة عمل بين الجهات الرقابية الثلاث من أجل تبادل المعلومات والتعاون بشأن مسائل التنفيذ
(د) تعزيز التعاون ضمن دول مجلس التعاون الخليجي حول قضايا متصلة بالقطاع المصرفي والتأمين وأسواق رأس المال	• يُنسّق مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال ويعزّز مشاركة قطر في أنشطة مجلس التعاون الخليجي التنظيميّة • دعم الجهود التي تبذلها أمانة سرّ مجلس التعاون الخليجي في سبيل إرساء التناغم بين التعليمات السائدة في المنطقة في مجال الإشراف والرقابة على البنوك وسوق رأس المال
(ه) تعزيز مشاركة الجهات الرقابية القطرية في عمل لجنة بازل وجمعيّة مشرفي التأمين الدوليّة (IAIS) والمنظمة الدوليّة لهيئات سوق المال (IOSCO).	• يتعاون مصرف قطر المركزي مع هيئة قطر للأسواق الماليّة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بهدف تحديد مجالات التعاون مع لجنة بازل والهيئة الدولية للمشرفين على التأمين (IAIS) والمنظمة الدوليّة لهيئات سوق المال IOSCO ناهيك عن أنشطة مجلس الاستقرار المالي. • تحرص الجهات الرقابية الثلاث على توفير ردود منسّقة إلى مختلف الهيئات الدوليّة • تنسّق الجهات الرقابية الثلاث جهودها من أجل دعم مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI وغيرها من المنظمات الماليّة الإسلاميّة.

الهدف الإستراتيجي السادس: تطوير رأس المال البشري

الأهداف الأساسيّة	نقاط العمل
(أ) وضع السياسات ضمن الجهات الرقابية من أجل استقطاب الموارد البشريّة واستبقائها وتطويرها	• وضع إطار عمل خاص بالمهارات للوظائف المتاحة في كلّ من الجهات الرقابية الثلاث • الربط بين آليات الموارد البشريّة الحسابية وإطار عمل المهارات (التوظيف، وإدارة الأداء والمكافآت) • وضع خطة للمسارات المهنية في كلّ من الجهات الرقابية الثلاث وتوثيقها وتعميمها • إرساء التناغم بين برامج التدريب والتطوير وتشارك خطط التدريب السنويّة والتعاون بشأنها • وضع برنامج تدريب مشترك من أجل العمل على بناء مجموعة مشتركة من المهارات الأساسيّة • قياس مستوى التعويضات في الجهات الرقابية بحسب معايير السوق من أجل ضمان أنظمة تعويض تنافسيّة (منفصلة)
(ب) تعزيز المهارات في الأسواق الماليّة	• وضع نظام للتدريب والكفاءة يُبيِّن الحدّ الأدنى من المهارات ومتطلّبات المعرفة المطلوبة من الموظفين في أدوار محددة • وضع السياسات والخطوط التوجيهيّة خاصة بالحوافز للشركات للاستثمار في تدريب وتطوير الموظفين (الأهداف والمتطلّبات والمعايير الدنيا) • وضع خطّة عمل من أجل إنشاء معهد تدريب مركزي يستوفي الحاجات التدريبية للجهات الرقابية والشركات في المستقبل.
(ج) تعزيز السياسات بهدف زيادة التقطير في القطاع المالي	• إنشاء مجموعة من مكوّنات القطاع (تكون مؤلفة من الجهات الرقابية والشركات الخاضعة للرقابة) من أجل رصد احتياجات التدريب وتنسيق نشاطات التدريب التي تقوم بها الشركات وتعزيز التقطير. • وضع برنامج إعارة الموظفين بين الجهات الرقابية من أجل قدرات تطوير المواطنين القطريين ورصد فرص العمل لهم • توفير المعلومات لوزارة العمل حول السبيل إلى تحسين وتعزيز التقطير في قطاع الخدمات الماليّة • وضع برامج مركزة للمهارات في الخدمات الماليّة موجهة إلى المواطنين القطريين، مثل برنامج ما بعد التخرج متوفر من خلال معهد التدريب

إن أهمّ ما تضمّه أي مؤسسة هو العاملين فيها. وفي إطار سعي قطر إلى أن تصبح اقتصاداً يرتكز على المعرفة، يعتبر تطوير الرأسمال البشري أحد الركائز الأربع في رؤية قطر الوطنية 2030